مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 13 /العدد: 01 (جوان 2022)

المـعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات، مصنفة " C "

شروط النشر وضوابطه

–المعيـار مجلـة علميـة محكمـة تنشـر البحـوث الأكاديميـة والدراسـات الفكريـة والعلميـة والأدبيـة الـتي لم يسـبق نشـرها مـن قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

–ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تُقـدم البحـوث والدراسـات مكتوبـة في ورقـة علـى مقـاس (**21/29.7**) بهـامش **1.5**سـنتيم عـن يمـين الصـفحة وعـن يسارها وهامش **1.5** سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.

– تتم الكتابة بخط (**Traditional Arabic**) حجم (**16**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (**14**).

– تـتم كتابـة البحـوث كاملـة أو الفقـرات والمصـطلحات والكلمـات باللغـة الأجنبيـة داخـل البحـوث المكتوبـة باللغـة الفرنسية بخط (**Times new roman**) حجم (**12**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم(**10**).

– تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.

– يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.

– لا يقل حجم البحث عن **10** صفحات ولا تتجاوز **15** صفحة.

– الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثالث عشر العدد 1 جوان 2022
مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "
تصدر عن جامعة تيسمسيلت – الجزائر
توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.
الهاتف/الفاكس : 046573188
البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376 ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:
أ. د. دهوم عبد المجيد
المدير المسؤول عن النشر:
أ.د. عيساني امحمد
رئيس التحرير:
أ.د. مرسي رشيد.
نائبا رئيس التحرير:
أ.د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أيوب
سكرتير المجلة:
عرجان نورة
هيئة التحرير:
د. محي الدين محمود عمر د. بن رابح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. شريط عابد، ، أ.د. روشو خالد، أ.د. سعايدية الهواري،
الهيئة العلمية:
من جامعة تيسمسيلت: أ.د. غربي بكاي، أ.د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسلي مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، أ.د دردار البشير، أ.د. فايد محمد د. بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، **من جامعة صفاقس، تونس:** أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، **من جامعة المنصورة، مصر:** د. محمد كمال سرحان، **من جامعة طرابلس، ليبيا:** د. أحمد رشراش، **من الجامعة الأردنية، الأردن:** أ. د صادق الحايك، **من جامعة الجزائر 03، الجزائر:** د. فتحي بلغول، **من جامعة لمين دباغين، سطيف:** أ. د بوطالبي بن جدو، **من جامعة وهران:** أ. د. مختار حبار، **من جامعة سيدي بلعباس:** أ. د. محمد بلوحي، **من جامعة سعيدة:** د. عبد القادر رابحي، **من جامعة تلمسان:** أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، **من جامعة تيزي وزو:** أ. د. مصطفى درواش، **من جامعة مستغانم:** د. منصور بن لكحل، **من جامعة زيان عاشور، الجلفة:** د. حربي سليم، **من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف:** أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د مويسي فريد، أ.د. بوراس محمد، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، أ.د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، أ.د. محمودي قادة، د. عيسى سماعيل، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكرديد عبد القادر، د. عادل رضوان. **من جامعة ابن خلدون تيارت:** أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson.

كلمة مدير النشر

أيها القارئ الكريم:

يسرّ أسرة مجلة "المعيار المصنفة (C)" التي تصدر عن جامعة أحمد بن يحي الونشريسي بتيسمسيلت أن تقدّم إليك العدد الأول من المجلد الثالث عشر وهي إحدى قنوات الجامعة العلمية، وقد اكتسبت مجلتنا قيمتها العلمية ومكانتها الأكاديمية بما تتّسم به من مواصفات علمية وكذلك بفضل مجالاتها البحثية المتنوعية.

- تضمّ لجنتها العلمية أسماءً لها وزنها العلمي في الوسط الجامعي، من داخل وخارج الوطن.
- تنوّع اختصاصات أعضاء لجنة القراءة، إذ تراوحت بين الأدب، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والحقوق والعلوم السياسية، الاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
- تنوّع تخصّصات أبحاث العدد إذ جاءت موزّعة بين اللغة والأدب والنقد، والعلوم الإنسانية، والحقوق والعلوم السياسية، الاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
- تمنح المجلة فسحة للمقالات المترجمة، وللأبحاث الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية).

وتجدّد أسرة المجلّة دعوتها لكلّ الباحثين بالالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية، ولهم منّا كل التقدير والعرفان.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني المُحَمَّد

فهرس الموضوعات

Ethnic Borders and Identity Politicization in Algeria **شيخاوي أحمد**، جامعة سعيدة (الجزائر).	20-09
التنمر الوظيفي في القطاع الصحي **ملال خديجة، ملال صافية، مدوري وردة**، مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية- جامعة وهران2 (الجزائر)	35 -21
الأدب النسوي الجزائري: اضطراب المصطلح وفاعلية الحضور **قردان الميلود** ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).	45-36
المورد البشري وتحديات التغيير التنظيمي **مصطفى حاج الله،عبد الفادر جراد ،جامعة يحي فارس المدية** (الجزائر).	63-46
أهمية تطوير الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل إقليمي **سلطاني محمد رضا**، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).	77-64
سبل ترقية الاستثمار السياحي الوطني **زلاطو نعيمة، .سدواي نورة، حداشي حكيم**، جامعة تيسمسيلت، المركز الجامعي البيض، جامعة تيارت (الجزائر).	100–78
نظرة محمد العربي زبيري لواقع المدرسة التاريخية في الجزائر من خلال المصادر المطبوعة والالكترونية. **سعيد جلاوي**، جامعة البويرة (الجزائر).	117-101
دراسة تنميطية لعينة من المصابيح المكتشفة بالموقع الأثري ملاكو (ولاية بجاية) **دموش سميرة** ، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2 (الجزائر).	139-118
ذاكرة الصحراء: حوار بين السردي والتاريخي من خلال "رواية تفاحة الصحراء" لمحمد العشرى. **بلقاسم بعزيز، عمر بن دحمان.** جامعة، تيزي وزو، (الجزائر).	147-140
الطلاق العاطفي قراءة في الأسباب والمظاهر وطرق التدخل **بوشريط نورية**، جامعة تيارت (الجزائر).	160-148
منظور الزمن وتأثيره على تبني استراتيجية مواجهة الضغوط النفسية في ظل وباء كورونا دراسة مقارنة بين طالبات الجامعة المصاب أحد آبائهن بكوفيد 19 وغير المصابين به **عيسى رمانة، خالد بن عيسى**، جامعة الوادي، جامعة تلمسان (الجزائر).	189-161
Literature reviews in sociological research **Toual Abdeleaziz,** University of Djelfa, Algeria ،**Toumi Belkacem** ،**Kheiri Nouh**	199-190
تأثير الضغوط النفسية على أداء التلاميذ المتفوقين رياضيا أثناء عملية الإنتقاء في الرياضة المدرسية من وجهة نظر أساتذة التربية البدنية والرياضية في التعليم الثانوي. **سي العربي شارف**، مخبر القياس والتقويم، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).	217-200
تباين السلوك الإنجابي بين المناطق الجغرافية في الجزائر من خلال قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي السادس متعدد المؤشرات. شهرزاد طويل، جامعة تلمسان (الجزائر).	238-218
المورد البشري وفعالية المنظمة **زروق عليلي، عبد الستار السحباني**، جامعة تونس العاصمة (تونس).	253-239
توظيف مؤشرات تصنيف ويبومتركس في تحسين ترتيب الجامعات	270-254

راشدي عبد المالك، فارس شاشة، مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)	
إسهام علماء المسلمين في ميدان علوم الطبيعة والحياة –نماذج من أدب التأليف والتصنيف - رمضاني حسين، جامعة تيارت (الجزائر).	283-271
واقع جرائم الجنس اللطيف: تحليل سيميولوجي لصور من عمق المجتمع. لكحل صليحة، جامعة تيمسيلت (الجزائر).	298-284
Women's Enabling Strategies in Algerian Non-Governmental Organisations: Religion Strategy. **Dieb Siham, Benneghrouzi Fatima Zohra,** Mostaganem University (Algeria)	299-307
المعاملة الوالدية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية القابلين للتعلم، برحايل وهيبة، عتيق منى، جامعة عنابة (الجزائر)	308-324
متلازمة الدور القبلي والمذهبي في النزاع اليمني أحمد عبدالباقي مقبل الفقيه ، جامعة عنابة (الجزائر)	337-325
وجوه الإعجاز القرآني عند الإمام ابن عطية ياسع لخضر بن ناصر ، عبد الحميد الدايم، مخبر الدراسات الشرعية، جامعة تلمسان (الجزائر)	350-338
أدوات العطف بين التصور اللساني والبعد الحجاجي تجاني حبشي ، جامعة الجلفة (الجزائر)	363-351
إحصائيات زوار المتحف العمومي الوطني سطيف في ظل فيروس كوفيد 19 (دراسة تحليلية). رزقي فهيمة ، جامعة قسنطينة2 (الجزائر)	372-364
مساهمة الجباية البترولية في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 2000-2019 باستخدام تحليل المسار. بربار حفيظة ، بولومة هجيرة ، جامعة سعيدة (الجزائر)	386 -373
النشر العلمي في البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP بين الإستخدام والإتاحة : الأساتذة الباحثين بجامعة الجلفة أنموذجا. المهوب كسكس، زينب بن الطيب، جامعة باتنة 1 (الجزائر)	402 -387
تشخيص واقع خصائص المنظمة المتعلمة في جامعة المدية من وجهة نظر الأساتذة الباحثون هاجر تزغوين، رشيد سالمي ، جامعة المدية، جامعة تمنراست (الجزائر)	421-403
مهارات التفكير الميتامعرفي وعلاقتها باكتساب المعارف لدى طلبة معاهد التعليم والتكوين المهني -دراسة ميدانية-. لعزيلي فاتح ، بن نويوة سعيد، جامعة البويرة (الجزائر)	431 -422
صناعة الزربية التقليدية ودورها في تفعيل التراث الثقافي في الجزائر -دراسة ميدانية بمنطقة قلعة بني راشد بولاية غليزان – بلفوضيل نصيرة، صفاح أمال فاطمة الزهراء، مخبر الدراسات الشرعية، جامعة تلمسان (الجزائر)	443-232
محركات الإغراء السردي في رواية كاماراد للكاتب الصديق حاج أحمد. نوال بومعزة ، جامعة الوادي (الجزائر)	455-444
أزمة معبر الكركرات وتداعياتها على مسار التسوية الأممية في نزاع الصحراء الغربية 2020-2021. أسامة بوشماخ ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	466-456
فن السخرية وتجلياته في مسرحية الفيل يا ملك الزمان لسعد الله ونوس. عمر كشيدة ، نجلاء نجاحي، جامعة ورقلة (الجزائر)	479-467

المرافق الترفيهية والترويحية في ولاية جيجل بين الواقع والمأمول. مدينة العوانة أنموذجا. **عمر بوسكرة ، سليمة عبد السلام، سليمة بوخيط** ، جامعة المسيلة (الجزائر)	**496-480**
آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. **نش حمزة** ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	**510-497**
آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. **نش حمزة** ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	**525-511**
بنية الفكر الاستشراقي في روايات أمين معلوف "رحلة بالداسار نموذجا": **إبراهيم بوخالفة**، المركز الجامعي – **تيبازة**	**540 - 526**
La professionnalisation du métier d'enseignant the professionalization of the teaching profession **Hammoudi nabil**, universite badji mokhtar.. Annaba, **boudechiche nawal** université chadli bendjedid. El-tarf.	**551 -541**
قراءة في اتفاقية تريبس (TRIPS) **ربحي امحمد** ، جامعة تيسمسيلت، **لعروسي أحمد**، جامعة تيارت	**568/ 552**
Le potentiel touristique en Algérie entre la réalité et les attentes Tourism potential in Algeria between reality and expectations c-u Université Ali lounici, Blida 02, **Khelifi amina Nadia rouchou**, morseli abdellah tipaza.	**591 -569**
بناء الحدث في رواية "دمية النار" لبشير مفتي **شريط جميلة**، جامعة، تيسمسيلت	**601 - 592**
عتبات الشواهد النصية عند الإبراهيمي معلمة للاتقاء وملحمة للارتقاء **فوزية عزوز**، المركز الجامعي مغنية	**615 - 602**
الأسواق في فترة مابعد تخفيف قيود التباعد الإجتماعي في الجزائر- دراسة أنثروبولوجية بالسوق الاسبوعي لوادي أرهيو **ميداني قدور**، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ،علم الإنسان والتاريخ CNRPAH	**630- 616**
عمارة المساجد في المغرب الأوسط بين القرنين 2-3 هـ/ 8- 10م **مزردي فاتح**، جامعة البليدة 2	**644 - 631**
تقويم محتوى التعبير الشفوي وفق المقاربة النصية- دراسة ميدانية- الثالثة ثانوي أنموذجا **شامي مليكة**، جامعة، وهران 01، **عبد الكريم بكري**، جامعة، وهران 01	**663 - 645**
الدور التربوي للأسرة الجزائرية في تحقيق الأمن المجتمعي على ضوء تحديات العولمة الثقافية **أمينة زرداني**، جامعة سطيف 2، **رضا شوادرة**، جامعة سطيف 2	**678 - 664**
ظاهرة الاغتراب في الشعر الجاهلي **بولعشار مرسلي**، جامعة تيسمسيلت، **بوشيبة حبيب**، جامعة غليزان	**689 - 679**
الحاجات النفسية لدى الطالب الجامعي في ضوء نظرية التقرير الذاتي قسم العلوم الاجتماعية جامعة أم البواقي **هبازة مروى**، جامعة سطيف 2، **بوصلب عبد الحكيم** جامعة سطيف 2	**704 - 690**
بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة صوفاكت	**730 - 705**

(تكسالج) للأغطية النسيجية بتيسمسيلت **ربحي فاطمة**، جامعة خميس مليانة، **زنيني فريدة**، جامعة خميس مليانة	
الخطاب الدّيني الإسلامي والحداثة بين التصادم والتوافق **عمر داود**، جامعة - تيارت	**744 -731**
ثنائية اللغة والهوية في أدب المنفى **بن بغداد أحمد**، جامعة، تسمسيلت	**758 - 745**
قراءة التراث لدى المفكرين العرب من منظور حداثي **ناجي نادية**، جامعة تيسمسيلت	**774 -759**
واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر2010-2018 **جمال بن مرار**، جامعة خميس مليانة	**794 -775**
البيئة الرقمية: النظريات الإعلامية والميديا الجديدة **بن راشد رشيد**، جامعة وهران2، **بلحاج حسنية**، جامعة وهران2	**806 - 795**
الخرافات نصوص أدبية عابرة للغات والآداب **فتح الله محمد**، **جامعة تيسمسيلت**	**821 - 807**
الخطاب الروائي المعاصر الرؤيا والتحوّل **يعقوبي قادوية**، جامعة تيسمسيلت	**835 - 822**
إدارة التوافق السياسي وبيئة التحول الديمقراطي في تونس: 2011-2017 **لرقط الحسين**، جامعة المسيلة، **بلعباس عبد الحميد**، جامعة المسيلة	**856 -836**
الصحة النفسية وسبل تحقيقها من منظور علم النفس الايجابي في ظل جائحة كورونا **بلخير فايزة**، جامعة غليزان	**871 - 857**
علاقة المضامين الإعلامية بالتنشئة الاجتماعية الأسرية **بتقة ليلى**، جامعة المسيلة	**888 - 872**
الأستاذ الجامعي: قراءة في العلاقة بين الأدوار الحديثة في ظل معايير جودة التعليم العالي ومعوقات تحقيقها **بوغراف حنان**، **جامعة الطارف**	**910 - 889**
اللامركزية المحلية ودورها في ارساء الحكم الراشد بالجزائر **لوعيل رفيق**، جامعة الجزائر 3	**929 - 911**
النقد الثقافي وآليات القراءة والتأويل **بوسكين مجاهد**، جامعة معسكر	**953 - 930**
مساهمة الابتكارات البيئية في تغيير اتجاهات المستهلكين: شركة فورد أنموذجا **العبادي فاطمة**، جامعة المدية، **كشيدة حبيبة**، جامعة المدية	**977- 954**
الداعية الجزائرية المؤثرة في مجال خدمة القرآن الكريم عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) دراسة تحليلية لصفحة المقرئة راضية هلال **زكية منزل غرابة**، جامعة قسنطينة، **أحلام بوساحة**، جامعة قسنطينة	**991 - 978**
دراسة مقارنة بين الجري المتقطع (15/15) والألعاب المصغرة 4 ضد 4 على السرعة الهوائية القصوى لدى لاعبي كرة القدم أقل من 21 سنة	**1009 - 992**

قرومي الحسين، جامعة تيسمسيلت، **واضح أحمد الأمين**، جامعة تيسمسيلت، **خروبي محمد فيصل**، جامعة تيسمسيلت	
مقاربة سوسيولوجية للكتابات الحائطية- دراسة ميدانية لعينة من شباب منطقة بومرداس- **زعاف خالد**، جامعة البويرة، **حيتامة العيد**، جامعة جيجل	**1026 - 1010**
جريمة ترك الأسرة من منظور قانون العقوبات الجزائري والفقه الإسلامي **ليلى إبراهيم العدواني**، جامعة المسيلة	**1045 - 1027**
التراث المعماري الحي في الجزائر وسُبُل تثمينه وحمايته –خزان حديقة بارال سابقا بسطيف دراسة حالة- **صالح الدين بلقيدوم**، جامعة الجزائر 2، **محمد المصطفي فيلاح**، جامعة الجزائر 2	**1058 - 1046**
دور تقييم السياسة العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر **حمادي مصطفى**، جامعة تيزي وزو، **عمروش عبد الوهاب**، جامعة بومرداس	**1075 - 1059**
مشكلات تلقي النحو العربي عند الناشئة متوسطة أحمد رضا حوحو (بسكرة) أنموذجا **فوزية دندوقة**، جامعة بسكرة، **فطومة لحمادي**، جامعة سوق أهراس، **شهيرة زرناجي** جامعة بسكرة	**1090 -1076**

مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 13 العدد: (1) جوان (2022) ص775/ 794

واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر2010–2018

The reality of illegal immigration in Algeria 2010-2018

جمال بن مرار*

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة(الجزائر)

مختبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات.

d.benmerar@univ-dbkm.dz

معلومات المقال

تاريخ القبول:
23-03-2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الهجرة غير شرعية:
- ✓ الجزائر:
- ✓ مقاربة شاملة:

الملخص:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية عابرة للدول لها تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية،وتعد الجزائر من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بحكم موقعها الجغرافي والنزاعات المسلحة في بعض الدول الإفريقية خاصة والظروف الداخلية والاقليمية والدولية بصفة عامة،فالجزائر في الوقت الراهن تعتبر كبلد مصدروعبورلعدة اسباب والتي تمثل مصدر تهديد للامن القومي الجزائري وتحاول الجزائر معالجة الظاهرة وفق مقاربة امنية شاملة في اطار اقليمي والدولي.

Article info

Accepted
2022-03-23

Keywords:
- ✓ Illegal immigration:
- ✓ Algeria:
- ✓ Global approach:

Abstract:

Illegal immigration is a transnational global phenomenon with political, social and economic repercussions. Algeria is one of the countries that suffer from this phenomenon due to its geographical location and armed conflicts in some African countries in particular, and internal, regional and international conditions in general. Algeria is currently considered as a source and transit country for several reasons, which represent A source of threat to Algerian national security. Algeria is trying to address the phenomenon according to a comprehensive security approach within a regional and international framework.

* **المؤلف المرسل**: د.جمال بن مرار، أستاذ محاضر أ، d.benmerar@univ-dbkm.dz

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير شرعية من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل الاهتمامات الوطنية والاقليمية والدولية، لاسيما في ظل التحولات العالمية والتوجه نحو العولمة، فأصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديات لدول الاستقبال والعبور. والانطلاق الأمر الذي أدى بكثير الدول والجزائر بصفة خاصة التركيز والاهتمام بهذه الظاهرة من خلال تبني مقاربة أمنية شاملة بالفهم والتحليل العقلاني للأسباب الحقيقية ومحاولة مجابهة ظاهرة الهجرة غير شرعية وإيجاد الحلول المناسبة والملائمة بتفعيل الآليات القانونية والتنموية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، لما تشهده منطقة الساحل الافريقي من عدم الاستقرار واللأمن وكذا العديد من الدول.

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح السؤال الرئيسي للاشكالية:

ما هو واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2018/2010 ؟

ومن هنا يتفرع عن هذه الاشكالية البحثية الأسئلة التالية:

ماهي أنماط الهجرة غير شرعية في الجزائر وتداعيتها؟

ماهي آليات مجابهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية البحثية نطرح **الفرضيات** الآتية:

كلما زادت النزاعات والحروب في الدولة ما، فكلما زاد عدد المهاجرين غير شرعيين؛

كلما قلت فرص التنمية والاندماج الاجتماعي تزيد من حجم الهجرة غير شرعية ويقل الاستقرار وتزيد التهديدات؛

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات ذات العلاقة بالدراسات الإستراتيجية والأمنية ويتشعب إلى عدة جوانب منها: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية.

أهداف الدراسة: تمكن في فهم أنماط ومؤشرات وآليات الهجرة غير شرعية وتوضيح واقعها في الجزائر.

منهج الدراسة: تعتمد على مستويات البحث العلمي: من وصف وتحليل وتفسير الذي يساهم في عملية فهم الظاهرة بحد ذاتها وتطوراتها وربط المغيرات المؤثرة فيها، كما تستند الدراسة إلى مقاربة أمنية شاملة والذي يعتمد في تفسيره لطبيعة الظاهرة مع ربطها بالمستويين الوطني والاقليمي.

قصد الاجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محاورين أساسيين، نتطرق في المحور الأول إلى أنماط الهجرة غير شرعية في الجزائر وتداعيتها،في حين انصب المحور الثاني على آليات مجابهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر،وفي الأخير خلصت الدراسة إلى نتائج وخاتمة.

2.أنماط الهجرة غير شرعية في الجزائر وتداعيتها

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة وعبور للهجرة غير الشرعية نحو الضفة الجنوبية للأوروبا ومايبين حقيقة ذلك الإحصائيات والأرقام عن عدد المهاجرين الجزائريين الموقوفين في دول الإتحاد الأوروبي الذين لا يملكون أي وثائق تبرر إقامتهم الشرعية هناك ونظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر وشساعة حدود مع الدول الإفريقية وباعتبارها مطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط كل هذه العوامل جعلت من الجزائر دولة عبور وإستقبال للمهاجرين والنازحين القادمين من إفريقيا عبر (دول الساحل جنوب الصحراء).

1.2. الجزائر بلد مصدر للهجرة غير الشرعية.

تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في من الجزائر إلى أوروبا خاصة بعد إتباع سياسة غلق الحدود التي اتخذتها أوروبا بمقتضى عدة اعتبارات المرتبطة بالأمن القومي الأوروبي، وكذلك وجود عدة أسباب ودوافع لدى الأشخاص للهجرة غير شرعية منها: إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية،إذا تعتبر الجزائر تاسع دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بنسة 4% من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين (نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون،2020،ص352)،فخلال الفترة الممتدة من بداية يناير إلى نهاية اكتوبر من عام 2008 تم توقيف 300 شاب في محاولة امتطاء للسفن في الموانئ.

تذكر البيانات المقدمة من قوات خفر السواحل الجزائرية أن 336 حالة إعتقال في عام 2005، ووكذلك1016 حالة في عام 2006، و1335 حالة في عام 2008، كما تذكر هذه البيانات وفاة 232 مهاجرا في البحر و99 مفقودا ما بين عامي 2006و2008.

وفي احصائيات قدمتها وزارة الداخلية الإسبانية عام2008 أشارت إلى أن هناك ما يقارب 56 ألف مهاجر غير شرعي داخل التراب الإسباني ومن بينهم مهاجرين جزائريين ومن جنسيات أخرى (عواشرية،2018، ص148) وسنوضح ذلك من خلال إدراج جدولين يوضحان نسبة الجزائريين الموقوفين في الداخل لسنة 2006 وفي الخارج والذين تم طردهم لسنة 2007.

الجدول رقم(01):يوضح عدد الجزائريين الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية من سنة 2000إلى غاية سنة 2006.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
القضايا	17	10	17	6	7	21	73	151
الذكور	42	21	33	9	12	57	707	881
الإناث	0	1	0	1	0	0	7	9
المجموع	42	22	33	10	12	57	714	890
أودع الحبس	4	0	2	4	0	6	479	495
إفراج مؤقت	38	22	31	6	12	51	235	395

المصدر: قيادة الدرك الوطني الجزائري – الشراقة– الجزائر.

الجدول رقم (02): إحصائيات الجزائريين الموقوفين بالخارج والذين اتخذت في حقهم إجراءات الطرد في إطار الهجرة غير الشرعية حسب السن خلال شهر جانفي 2007.

	طرد قضائي	طرد إداري	أوصلوا إلى الحدود	رحلو جوا	المجموع
أقل من18سنة	02	02	0	7	11
34-18	118	237	24	76	455
50-35	42	113	6	48	209
أكبر من 50 سنة	3	7	3	37	50
المجموع	165	359	33	168	725

المصدر: قيادة الدرك الوطني الجزائري – الشراقة– الجزائر.

يمكن ملاحظة أهم المناطق والمدن الواقعة على الشريط الساحلي الجزائري والتي ينطلق منها المهاجرين غير الشرعيين في قوراب الموت نحو أوروبا خاصة اسبانيا وايطاليا.

كما نلاحظ من الجدول رقم 01 و02 أن عدد المهاجرين غير شرعيين في تزايد مستمر وتمس كل الفئات المجتمع سواء البطالين والمثقفين وذكور وإناث، ومنه تحتاج الظاهرة لدراسة معمقة.

2.2. الجزائر بلد عبور واستقبال للمهاجرين غير الشرعيين

الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي القريب من الدول الأوروبية وشساعة حدودها مع الدول الإفريقية المجاورة جعلها نقطة عبور ومقصد ومنفذا للعبور نحو الضفة الجنوبية الأوروبية حيث يمر هؤلاء عبر الجزائر ثم المغرب نحو إسبانيا أو الجزائر ليبيا نحو إيطاليا أوالجزائر تونس نحو مضيق صقلية باتجاه إيطاليا.

ونظرا للموقع الجزائر الهام الذي يسهل تنقلات المهاجرين السريين نحو تونس أو المغرب او بطريقة مباشرة نحو اوروبا، ويرجع ذلك بالأساس إلى شساعة حدودها والتي يصعب مراقبتها، حيث يشجع ذلك المهاجرين غير الشرعيين على التسلل والعبور من الجزائر إلى الضفة الجنوبية للأوروبا، مرور المهاجرين الأفارقة الحدود البرية الجزائرية عبر الصحراء عن طريق مهربين سواء جزائريين أو غيرهم حيث لهم الدراية بالمنافذ والطرق التي يسلكونها.

أما بالنسبة الذين يسعون إلى الذهاب إلى أوروبا فإن هناك إحصائيات أمنية كشفت أن قوات الجيش الشعبي الوطني وقوات الدرك وحرس الحدود أوقفت مايقارب 466 مهاجر من جنسيات مختلفة حاولو التسلل إلى ليبيا عبر المناطق الحدودية منذ شهر جانفي 2014 إلى نهاية شهر أوت من نفس السنة.

كما أكدت مصادر امنية أن التحقيقات اثبتت أن 95 بالمئة من المهاجرين غير شرعيين عبر الحدود البرية بين الجزائر وليبيا هم في واقع الأمر يحاولون الوصول إلى السواحل الإيطالية عن طريق ليبيا ومنها إلى أوروبا هروبا من جحيم الحرب في بلادهم. (مطاوع،2012، ص25)

قال المدير المكلف بالهجرة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية "حسان قاسيمي" بتاريخ 2018/11/13 أن مصالح الأمن الجزائرية تمنع سنويا على مستوى الحدود الجنوبية حوالي 40 ألف مهاجر غير شرعي من 23 جنسية إفريقية مختلفة من التنقل نحو أوروبا ،حيث أشار أن هناك عدد كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين تم ترحيلهم سابقا وعادو إلى الجزائر اكثر من مرة، وقد سلمت الجزائر للسلطات النيجيرية 10 آلاف مهاجر غير شرعي بينهم 7 آلاف طفل و3 آلاف إمرأة (يوسفات،2019،ص350).

خريطة رقم (01): تمثل أهم مسارات المهاجرين غير شرعيين من ساحل الصحراء في الجزائر

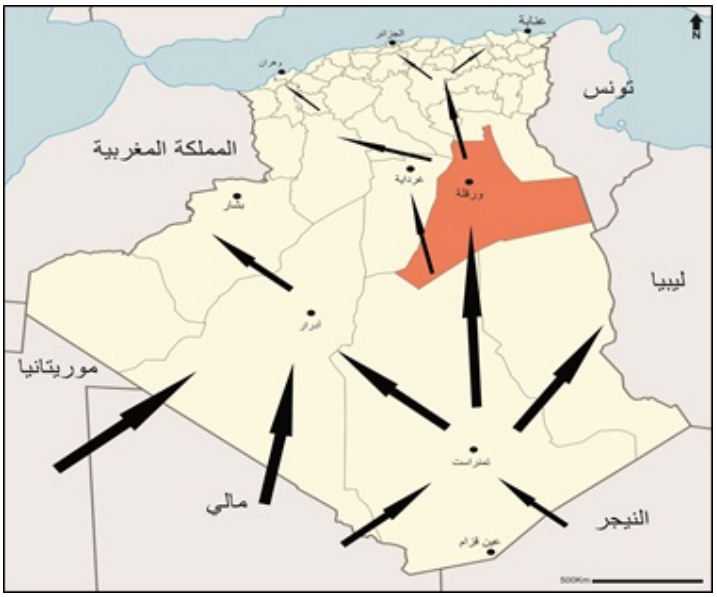

المصدر: (خليفة،2015، ص15).

نلاحظة أن الجزائر تعتبر كمنطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي في نقطتي إنطلاق رئيسيتين هما أغاديز في النيجر وغاو في مالي دخولا عبر الصحراء الجزائرية عن طريق عين قزام وتينزاواتين ثم العبور والإتجاه نحو كل من تونس وليبيا والمغرب ثم الإتجاه نحو أوروبا كمرحلة نهائية.

ويمكن ملاحظة من خلال الخريطة أهم الطرق الموجودة في المناطق الصحراوية الواسعة التي يعتمد عليها المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بالإعتماد على شبكات الهجرة غير الشرعية في التنقل، إذ غالبا ماتكون هناك منافذ عبور غير مراقبة مناسبة للعبور وبالتحديد على مستوى الصحراء الكبرى الجزائرية.

3.2. إنعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول المتأثرة بظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال تداعياتها على عدة مستويات وجوانب كونها دولة إستقبال وعبور ومصدر للمهاجرين غير الشرعيين، ويمكن إجمال تلك التداعيات فيما يلي:

أ) تداعيات سياسية وأمنية:

- تشكل الهجرة غير شرعية خطرا على الأمن القومي الجزائري.
- يمكن استخدام المهاجرين غير الشرعيين في ارتكاب مختلف الأعمال الإجرامية المهددة للأمن الوطني الجزائري كتجارة بالسلاح والمخدرات والإتجار بالبشر مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية كونهم غير مسجلين ولا يملكون هويات تثبت شخصيتهم.
- تشكل الهجرة غير الشرعية مشاكل بين دول المصدرة والمستقبلة من خلالل رفض التوقيع على اتفاقيات إستقبال المهاجرين غير الشرعيين بعد ترحيلهم من أوروبا إلى بلدانهم الأصلية على الرغم أن هذه الإتفاقيات تعتبر جزءا من اتفاق الشراكة بين الجزائروالإتحاد الأوروبي مثلا. (غربي،2014، ص62)

ب) تداعيات قتصادية:

- تفاقم مشكلة البطالة.
- انتشار الجرائم الاقتصادية: تبييض الأموال، تزوير الوثائق والأوراق المالية.
- تهريب المهاجرين غير الشرعيين لثروات البلاد.
- خسائر مالية ضخمة في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية من طرف الدولة الجزائرية.
- ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد التي تؤثر على الإقتصاد الوطني.
- تفشي ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد التي تؤثر على الإقتصاد الوطني. (نسيسة وآخرون،2020، ص260)

ت) تداعيات إجتماعية:

- تهديد النسيج الإجتماعي للبلاد خاصة في ولايات الجنوب الجزائري حيث عدد المهاجرين يفوق عدد السكان في البلدية الواحدة وهو ماتم رصده في عام 2016 حيث توافد أكثر من 7 آلاف مهاجر إفريقي ببلدية برج الحواس في إليزي وتشير بعض الإحصائيات أيضا عن تواجد أكثر من 34 جنسية في ولاية تمنراست وإليزي. (نسيسة وآخرون،2020، ص362)

- ظهور ممارسات تتنافى وقيم وثقافة المجتمع الجزائري.
- ظهور أقليات ذات نزعة دينية مثل المسيحية في ولاية تمنراست.

ث) تداعيات صحية:

- انتشار الأمراض والأوبئة التي يحملها المهاجرين غير شرعيين والتي انتشر بكثرة في ولايات الجنوب تمنراست مثلا.
- انتقال الامراض والعدوى خاصة مرض الإيبولا الإفريقي والأمراض الجلدية وغيرها وذلك نتاج إقامة أولائك المهاجرين غير شرعيين في البيوت القصديرية الهشة.

3.آليات مجابهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

اعتمدت الجزائر في إطار مجابهة الهجرة غير الشرعية على آليات واستراتيجيات متكاملة ومتعددة الأبعاد منها: الإجراءات القانونية والأمنية وحتى الإقتصادية في التعامل مع الظاهرة.

كما نجد أن الجزائر اعتمدت كذلك على سياسات تعاونية اقليمية ودولية من خلال التنسيق مع دول الإتحاد الأوروبي ودول الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية وشراكات تعاونية ضمن إطار مجابهة الهجرة غير الشرعية.

1.3.الآلية القانونية:

اعتمدت الجزائر على مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وذلك لحاجتها في تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة والتي دفعت بالجزائر إلى إجراء تغييرات على تشريعاتها، وذلك بموجب القانون رقم08-11 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2008 والخاص بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد، حيث يسعى هذا القانون إلى تلبية حاجة الجزائر وتوضيح طرق التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني مصمم وفق رغبتها في وضع حد لهذا التدفق، الذي تواصل مؤشراته السنوية في الصعود، وذلك من خلال التوسيع بشكل كبير من صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة وضع الأجانب وتحديد مدة تأشيرة العبور المسموح بها،إضافة إلى تقديم إجراءات ردعية صارمة يتم تطبيقها في حال مخالفة الشروط المذكورة في نص هذا القانون منها: الترحيل والطرد إلى خارج الحدود، وهناك كذلك عقوبات جنائية والمتمثلة في السجن والغرامات المالية. (يوسفات،2019، ص ص343-344).

لقد جرم المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني (قانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير2009م)، الجريدة الرسمية عدد15 المؤرخ

08مارس2009،قانون العقوبات، بنص المادة 175 مكررا التي تنص على:"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أوبإحدى هاتين العقوبتين،كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية،أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أومن القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني غير منافذ أوأماكن غير مراكز الحدود" (الجريدة الرسمية،ص04)

إن المشرع الجزائري قد جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك سواء كان ذلك برا أوبحرا أوجوا،وأيّا كانت الوسيلة الإحتيالية المستعملة سواء عن طريق تزوير الوثائق الرسمية أوعدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة،وفي هذا الإطار لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس لمدة شهرين إلى 06 أشهر والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين ألف إلى ستون ألف دينار جزائري،والملاحظ أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الظاهرة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة غير الشرعية .

كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد303 مكرر30 إلى غاية 303 مكرر41، حيث أعطى تعريف تهريب المهاجرين بأنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة اشخاص من اجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.

كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وبغرامة مالية تقدر ب 300000 دج إلى 50000دج، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد، أي إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصرأوتعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطرأو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لاإنسانية أو مهينة، وذلك بعقوبة 5سنوات إلى عشر سنوات سجن وبغرامة مالية تقدر ب50000 دج إلى 100000 دج.

كما شدد العقوبة أكثر بنص المادة 303 مكرر 32 إذا ارتكبت الجريمة وكانت وظيفة الفاعل عامل تسهيل أوإذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثرمن شخص، أوإذا تمت بحمل السلاح أو التهديد باستعمالة ... ليرتقي الفعل إلى جنايات وتكون عقوبته بالسجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وبغرامة مالية من 1000000 دج إلى 2000000دج". (بن بوعزيز،2015، ص30)

إن تجريم الهجرة غير الشرعية يعد في مصلحة الجزائر بعدما باتت تشكله من تهديد للأمن الجزائري بسبب إرتباطها بالجريمة

المنظمة عابرة للحدود سيما من قبل الدول الساحل الإفريقي، ومنه كان من الحتمي تكييف الترسانة القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن والتي شهدت تطورا منذ إعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى الجزائر خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عابرة للدول وانتشار ظاهرة الإرهاب كان من الضروري إذا تجريم الهجرة غير الشرعية.

من خلال هذا يتضح أن الجزائر اعتمدت على الإجراءات التشريعية القانونية كآلية فعلية وفعّالة للتصدي للهجرة غير الشرعية.

من خلال الاحكام التي جاء بها قانون 09-01 والمتعلقة بجريمة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، يتضح لنا فعلا النية الصادقة والجهود والإجراءات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في مكافحتها للهجرة غير الشرعية، حيث أن نجاعة ونجاح هذه الإستراتيجة وفعاليتها تكمن في مدى التطبيق السليم لقانون والعقوبات حيث غايته الأساسية هو منع الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين سواء الجزائريين أوالأفارقة الذين يسعون إلى الوصول إلى أوروبا.

2.3. الآلية الأمنية:

اعتمدت الجزائر ضمن هذه الآلية على عدة إجراءات أمنية وذلك من خلال أجهزة أمنية مختصة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا إجراءات أمنية أخرى متعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين والأجانب داخل الجزائر.

1) الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

إن تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني للبلاد كثيرة نظرا لشساعة الحدود االبرية والبحرية الجزائرية ما استدعى إحداث عدة أجهزة ووحدات أمنية وكذا تكوين فرق مختصة في مناطق ومنافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين والتصدي لهم، وذلك عن طريق تكثيف الدوريات لمسح الشريط الساحلي، واستخدام الأنظمة المعلوماتية المتطورة مثل المراقبة الإلكترونية المتصلة بالكاميرات على طول الشريط الحدودي.

أولا: حراس السواحل: هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني،وتنحصر مهمتها في محافظة ومراقبة الحدود البحرية والتي يبلغ طولها 1600 كلم والتي وضعت بتاريخ 1998/06/25، تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، وكذا تعمل على حراسة الشواطئ وإفشال محاولات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر،وتتكفل أيضا بمهمة انقاذ المهاجرين غير الشرعيين من الغرق في عرض البحر،هذه الوحدات مدعمة بتواجد حراس لمراقبة المرور البحري على طول السواحل الوطنية كما أن لها معدات ووسائل حديثة متطورة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعّالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطون في الهجرة غير شرعية،وتقوم بحراسة في البحر والقيام بالتدخلات اللازمة من تفتيش وإيقاف كل السفن والقوارب التي يمكن أن تساهم في التهريب،وتعمل أيضا بالتنسيق مع فرق شرطة الحدود البحرية خاصة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية. (يوسفات،2019، ص350)

ثانيا– حراس الحدود (GGF): تعمل هذه المجموعة تحت قيادة الدرك الوطني حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بكل أنواعه بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

وفي هذا الإطار فإن وحدات حرس الحدود مكلفة أيضا بمهام دفاعية عملياتية لها ارتباط وثيق بمكافحة الهجرة غير الشرعية منها مايلي:

- مراقبة وحراسة الحدود.
- جمع المعلومات وتزويد السلطات العسكرية بها.
- منع وإحباط كل إختراق أومحاولات إختراق الحدود الوطنية.
- محاربة الإجرام والوقاية منه على الحدود والمتمثل في (الهجرة غير الشرعية، التهريب بكل أنواعه، المتاجرة بالمخدرات والأسلحة). (دخالة،2014، ص128)

ثالثا– شرطة الحدود: مصالح شرطة الحدود لها دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية (البرية، البحرية، الجوية) والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

- مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع والسلع عبر الحدود.
- مكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب وتجارة المخدرات.
- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.
- ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحددية ومراكز المراقبة لإستشعار أي حركة مشبوهة. (دخالة،2014، ص132)

وهي تتكفل أيضا بالأجانب وتقوم بالإجراءات اللازمة بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة، كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين، ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCTC وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه نجد:

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم داخل التراب الوطني.
- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

- وضع استراتيجة وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

- التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لأفراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين غير الشرعيين.
- البحث والتعرف والتوقيف لأفراد مزوري وثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.
- البحث والتعرف والتوقيف للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.
- تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.
- تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية. (دخالة،2014، ص138)

2) الإجراءات الأمنية المتعلقة بالمهاجرين الجزائريين والأجانب:

تتمثل الإجراءات الأمنية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يلي:

- الإجراءات المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين: يخضع المهاجر غير الشرعي للعديد من المسائلات القانونية والتي تتبعها فيما بعد عقوبات قانونية زائد غرامات مالية، أما عن المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين والموقوفين في بلدان الأوروبية فيخضعون لسياسة الإرجاع وإعادة التوطين.
- الاجراءات المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين الأجانب في الجزائر: فيتخذ ضدهم:

- قرار الإبعاد: ويكون ذلك على مستوى شرطة الحدود لعدم حيازتهم على تأشيرة الدخول.
- قرار الطرد: ويتخذ ضدهم هذا القرار في حالة إقامتهم بطريقة غير شرعية حيث يتم تحويل الأشخاص المعنيين إلى أمن الولاية محل الإختصاص لسماع أقوالهم على محضر رسمي مع دراسة معمقة بعد ذلك يتم طردهم إلى بلدانهم الأصلية عن طريق تحويلهم إلى نقاط العبور.

3.3. الآلية الاقتصادية:

لقد تبنت الجزائرفي إطار مجابهتها للهجرة غير الشرعية **الآلية** الإقتصادية وذلك لإعتبار أن العامل الإقتصادي يشكل أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير شرعية وذلك لتفاقم مشكلة البطالة وعدم توفر متطلبات وضروريات الحياة.

انتهجت الجزائر ضمن هذه الآلية عدة أجهزة تحاول من خلالها توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل للتقليص من نسبة البطالة، وذلك للتخفيض من معدل الهجرة غير الشرعية نحو الخارج من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادق عليها من قبل الحكومة سنة 2009.

أولا– الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:كانت تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة ليتغير إسمه سنة 1990 ويصبح الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90/259 مؤرخ في 8 سبتمبر 1990، حيث تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم الموافق لـ 18 فبراير 2006 وتتمتعبالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي. (مدني،2008، ص212)

وتقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب والعرض) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما أن لها دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل عن طريق تسهيل الإستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك بإدماجهم في القطاعين العام والخاص، وبالتالي فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعني التسويق في مجال التشغيل من خلال إتصال الوكالة مع مديريات التشغيل الولائية لضمان تسيير ومراقبة هذا الجهاز الذي يتضمن ثلاثة عقود للإدماج وهي:

1–**عقود إدماج حاملي الشاهدات(CID)** : مخصصة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير والطور الطويل المدى) و التقنيين الساميين المتخرجين من المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

2– **عقود الإدماج المهني (CIP)** : موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة المتخرجين من الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.

3– **عقود تكوين ادماج (CFI)** : موجهة لطالبي الشغل والعمل الذين ليس لديهم أي تكوين أوتأهيل مسبق ويتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادرها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط أولدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين. (مدني،2008، ص285)

ثانيا– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: هي هيئة عمومية أنشأت في عام1996 هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (19–35) ومن أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي حيث تعمل على إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وحتى جماعية، كما تساهم في خلق مناصب عمل للعديد من الشباب، وبالتالي تعمل على مكافحة البطالة.

وتعمل ANSEJ على تقديم إعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بنسب فوائد منخفضة للذين يخلقون مشاريع استثمارية تساهم في توظيف اليد العاملة، كما تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب وتشجيع كل شكل من التدابير التي تهدف لترقية وتوسيع المشاريع الإقتصادية.

إن تنفيذ إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة،تزامنا مع تطبيق الإصلاحات على مستوى القطاعات المعنية سيكون من نتائجها تحقيق معدل سنوي للإدماج المهني يتراوح بين 350.000

و450.000 منصب شغل لفائدة الشباب في إطار الجهاز الجديد الذي انطلق ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2008 وكذا تحسين مستوى التوظيف الدائم حيث يهدف جهاز الإدماج الجديد إلى رفع نسبة التثبيت من 12% إلى 33% بما يسمح إبتداء من 2009 بفتح 130.000 منصب دائم في إطار الجهاز و60.000 منصب مباشر في إطار جهاز خلق النشاطات،أي ما مجموعه 190.000 منصب دائم سنويا،كما أن الشق المتعلق بدعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الإستثمار سيسمح بتوفير 267.000 منصب عمل كمعدل سنوي خلال 2013/2009. (قميني،2016، ص190)

عموما فإن فترة 2013/2009 وفرت 452.585 منصب عمل كمعدل سنوي، وهو ما سمح بتحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% بحلول سنة 2013.
- مواصلة خفض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة 2010/ 2014. (قميني،2016، ص110)

ثالثا– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: هو بمثابة مؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي أنشئ عام 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الصندوق مخصص للبطالين الذين تتراوح أعمالهم مابين 30و50 سنة.

يعمل الصندوق على تسهيل الإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية وإعادة إنخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين على البطالة، كما يساهم الصندوق بالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني للترقية والتشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين، كما يساهم في تقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في المحافظة على مناصب الشغل. (مدني،2008، ص294)

رابعا– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثماراتANDI: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل إستكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد.

تم إنشاءه في إطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990، شهدت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار عدة تغيرات كانت ترمز إلى التكيف مع التغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فكانت في البداية من1993-2001 تسمى بوكالة الترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وبعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سنة 2001 كلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار، ومن مهامها:

- تعد أداة أساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة.

- تشجيع الشباب من أجل الإستثمار وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية التي تقدمها وتنعكس إيجابا على إحداث مناصب عمل.
- تستقبل وترشد وترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية.
- اعلام المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت ودعائمها الترقوية ومختلف الندوات لمعلومات بمناسبة الأحداث الإقتصادية التي تنظم في الجزائر أو في الخارج.
- إضفاء الطابع الرسمي على أساس الإنصاف وفي وقت قصير على الإمتيازات المقدمة من قبل جهاز التشجيع.
- ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الإستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة (الجمارك والضرائب).
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الإقتصادية المعنية.
- يوفر للمستثمرين المحتملين فرصة الشراكة. (زازة،201، ص115)

4.3.الإتفاقيات الثنائية والجماعية كآلية لمجابهة الهجرة غير الشرعية:

قامت السلطات الجزائرية بابرام لعديد من الإتفاقيات الثنائية والجماعية مع دول إفريقيا خاصة دول الساحل الإفريقي ومع دول الضفة المتوسطية الأوروبية وذلك من أجل وضع القواعد المتعلقة بتنقل الأشخاص وإعادة القبول ضمن إطار التعاون القضائي والأمني فيما بينها وغالبا ماتنص هذه الإتفاقيات على:

- إنشاء مراكز التدريب لإعادة تأهيل المهاجرين غير الشرعيين العائدين.
- إعانات إقتصادية للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من أجل إعادة تشغيل العائدين.

أولا– إتفاقية الإدخال: سعت الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام وعقد إتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير قانونية، ومن أجل ذلك عملت على إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد إتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها إذ حاولت الجزائر إلى إدماج هذه الإتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع البلدان المجاورة وبلدان الضفة الأخرى من المتوسط.

ثانيا– الإتفاقيات الأمنية المشتركة مع الدول الإفريقية ودول الجوار: تبنت الجزائر سياسة التعاون المشترك مع دول الساحل الإفريقي عبر إبرام إتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية أهمها:

1–الإتفاقية المبرمة بين الجزائر والنيجر: بموجب هذه الإتفاقية تنظم الجزائر والنيجر دوريات مشتركة وتنسيق متبادل بين البلدين.

2– الإتفاقية المبرمة بين الجزائر ومالي: تتضمن هذه الإتفاقية عقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين. (كركوش،2010، ص45)

3- الإتفاقية المبرمة بين الجزائر ونيجيريا: هذه الإتفاقية تحرص على تنفيذها مصالح شرطة الحدود حيث جاءت المبادرة كرد فعل على إدعاءات حكومة نيجيريا مفادها أن الشرطة الجزائرية تعمد إلى ترك المهاجرين النيجيريين في الصحراء لأجل التخلص منهم، وترجم الاتفاق بتنظيم عمليتي ترحيل جوا كعملية أولى: في شهر أوت 2001 رحل بموجبها 92 رعية نيجيرية اثنين منهم مصابين بداء السيدا، وذلك انطلاقا من مطار الهواري بومدين مرورا بتمنراست ثم أدرار ومن ثم إلى لاغوس نيجيريا، والعملية الثانية: تمت في شهر نوفمبر. (كركوش،2010، ص49)

ثالثا-الإتفاقيات المشتركة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي: ومن هذه الاتفاقيات على سبيل المثال نذكر مايلي:

1-**إتفاقية بين الجزائروإيطاليا**: تم توقيع اتفاق بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وكذا الهجرة غير الشرعية بالجزائر في 22 نوفمبر 1999، تمت المصادقة على هذه الإتفاقية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم07-374 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1428 الموافق ل 1 ديسمبر 2001 وتضمنت المادة 1 فقرة د من الإتفاقية:

- تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها والكيفيات العملياتية والممرات التي تسلكها.
- المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

وتعد عمليات تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين التي قامت بها إيطاليا من بين إجراءات أخرى تبنتها إيطاليا من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية كالطرد والذي تدعم أكثر باتفاقيات استعادة المهاجرين (إعادة التوطين)، حيث وقعت إيطاليا اتفاقية استعادة المهاجرين مع الجزائر في 24 فيفري 2000 والتي تم ترحيل بموجبها المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وقدمت الحكومة الإيطالية 1000 تأشيرة عمل للجزائريين عام 2008 ومثلها عام 2009. (قميني،2016، ص257)

2- **اتفاقية بين الجزائروفرنسا**: تم الإتفاق بين الجزائر وفرنسا على التعاون الأمني المتعلق بالهجرة المبرم في أكتوبر 2003 بالجزائر حيث نص الإتفاق على قيام الطرفان بالتعاون عملياتيا وتقنيا في مجال الأمن الداخلي وتبادل المساعدة في عدة مجالات منها مكافحة الهجرة غير شرعية والتدليس في الوثائق المتعلقة بها هذا التعاون بني على الأخذ والعطاء بين الأطراف بصفة متعادلة بين الشركاء الفرنسيون يعلمون الجزائريين كيفية محاربة الهجرة والجزائريون يعلمون الفرنسيين كيفية محاربة الإرهاب مع إرسال الخبراء وفي 11 ماي 2005 تم الاتفاق في مجال محاربة الإرهاب،الجريمة المنظمة،المخدرات تهريب السيارات،الهجرة غير الشرعية. (قميني،2016، ص258)

3- **اتفاقية بين الجزائر وسويسرا:** تم توقيع اتفاق بين الجمهورية الجزائرية والمجلس الفيدرالي للكونفدرالية السويسرية حول تنقل الأشخاص الموقع بالجزائر في 3 جويلية 2006.

وتضمن الإتفاق أنه يجب على كل طرف وبدون إجراءات عودة رعاياه المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر حتى إن لم يكن بحوزة هؤلاء وثائق جواز السفرأو بطاقة تعريف شريطة أن يتم الإثبات أو البرهان بطريقة موثوقة أن لأولئك الأشخاص جنسية الطرف الملتمس منه وقت خروجهم من إقليم الطرف الملتمس، يتم الإثبات عن طريق بطاقة تعريف وطنية أو جواز سفر ساري المفعول أو منتهي الصلاحية إذ تعذر ذلك تقوم الممثليات القنصلية للطرف الملتمس منه منح رخصة مرور للأشخاص المراد إثبات جنسيتهم بعد مجموعة من الإجراءات المتبعة.

4- **اتفاقية بين الجزائروبريطانيا وايرلندا الشمالية:** تم توقيع الإتفاق المتعلق بنقل الأشخاص وإعادة القبول بين لجمهورية الجزائرية وحكومة بريطانيا وايرلندا الشمالية الموقع بلندن في 11 جويلية 2006 حيث جاء في الإتفاق أنه يسمح كل طرف بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الآخر وفق إجراءات نص عليها الإتفاق شريطة أن يتم الإثبات أوالبرهنة بصفة موثوقة بأن الأشخاص المذكورين يحملون جنسية الطرف المطلوب منه،ويكون الإثبات إما ببطاقة التعريف أو جواز السفر سواء صالحين أوانقضت مدة صلاحيتهما مؤكد من صحتها من طرف السلطات المختصة للبلد المطلوب منه ، عندما لايمكن تقديم الوثائق المذكورة يمكن للسلطات المختصة للطرف المطلوب منه إصدار رخصة مرور للأشخاص الذين يمكن إثبات جنسيتهم بتقديم أي وثيقة أخرى من شأنها إثبات جنسيتهم.

كما نص الإتفاق أن إعادة القبول تتم جوا على متن الرحلات العادية ويتكفل الطرف الطالب بتحمل المصاريف والنفقات الناجمة عن إعادة القبول إلى غاية الوصول إلى حدود المراقبة للطرف المطلوب منه، في حالة لم تؤكد دراسة الوضعية من قبل السلطات المختصة للدولة المطلوب منها جنسية الشخص المرحل في هذا الاتفاق، يعاد هذا الأخير إلى الدولة الطالبة دون أي إجراء أو أجل تحديد الكيفيات التطبيقية من طرف المصالح المختصة للبلدين وتتحمل الدولة الطالبة لرخصة المرور التكاليف ومصاريف إعادة القبول. (قميني،2016،ص265)

5- **اتفاقية بين الجزائروإسبانيا:** تم توقيع الإتفاقية بين الجزائر وإسبانيا في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والإجرام المنظم وقعت الاتفاقية بالجزائر في 15 جوان 2008 وأدرج ضمنها مكافحة المتاجرة بالأشخاص والشبكات المرتبطة بالهجرات غير الشرعية دون تحديد أحكام التعاون والإجراءات المتعلقة بإعادة التوطين للمهاجرين غير الشرعيين.

لقد تبنت الجزائر أيضا في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية سياسات تعاونية وإتفاقيات جماعية مع كل من دول القارة الإفريقية ودول الساحل الإفريقي بشكل خاص والدول الأوربية المتوسطية،حيث كانت للخارجية الجزائرية بصمة واضحة من خلال خرجاتها ومواقفها التي تخص الوضع في منطقة المتوسط،ومن ضمن تلك الإتفاقيات والسياسات التعاونية التي شاركت ضمنها الجزائر (ندوة برشلونة، التعاون في الحوار 5+5 ،الحوار من أجل

المتوسط،المؤتمر الأورو-إفريقي)،حيث أبدت الجزائر عموما موافقتها على إقامة إطار عام للتشاور والتعاون في منطقة حوض المتوسط بخصوص المحور السياسي والأمني فإن الجزائر ساهمت في إدخال تعديلات جوهرية على نص مشروع البيان بحيث أصرت على المسؤولية الجماعية فيما يخص الإستقرار الإقليمي وكذا رفضت فكرة تجزئة الأمن.

أما فيما يتعلق بالمحور الإقتصادي والمالي فقد رأت الجزائر أنه من الضروري عدم إعتبار إنشاء منطقة متوسطية للتبادل الحر غاية في حد ذاتها بل وسيلة من بين الوسائل الأخرى الهادفة للوصول إلى تقليص فوارق التنمية بين ضفتي المتوسط. (غربي،2014، ص161)

كما نجد أن الجزائر وقعت على إتفاق الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي بعد سلسلة من المفاوضات وكان ذلك في بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001 حيث أن الهدف من الإتفاقية كان إنشاء منطقة تبادل حر،وقد تمت المصادقة الرسمية على الإتفاق في 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية حيث تم تناول مسألة محاربة شبكات تهريب المهاجرين في المادة 86،في الفقرة الأولى التي أكدت مادعت إليه وثيقة برشلونة مشيرة في الفقرة الثانية إلى أن التعاون التقني والإداري بين الأطراف من شأنه أن يعزز ويفعل أكثر دور السلطات المختصة في محاربة هذه الجريمة وإيجاد الإجراءات المناسبة لها. (غربي،2014، ص151)

أما فيما يخص المبادرات والسياسات التعاونية التي قامت بها الجزائر في إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث اعتمدت في مقاربتها لمكافحة الظاهرة وبالتركيز على دول الجوار وبالأخص دول الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء التي تتقاسم معها مصالح إستراتيجية وتعمل سويا على التصدي للظاهرة،كما سعت وتسعى إلى بلورة تصور إستراتيجي يتماشى مع ظروف المرحلة المقبلة،وعلى هذا الأساس عكفت بمعية النيجروموريتانيا ومالي على معالجة ثلاث ملفات رئيسية كانت محور لقاءات وزراء الخارجية والدفاع في ثلاثة محاور إجتماعات بخثية أمنية تعاونية:

- ملف إعلان قيام دولة الأزواد، وما صاحبها من رفض مطلق لدول الجوار والمجموعات الإقليمية والدولية.
- ملف الجماعات الإرهابية التي سيطرت على مناطق شمال مالي واختطافها للدبلوماسيين الجزائريين، وهو الاختطاف الذي تبنته جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن تنظيم القاعدة.
- ملف (الهجرة غير الشرعية، اللاجئين والنزوح) نحو دول الشمال الإفريقي ومنها الجزائر على الخصوص. (نسيسة،2020، ص88-89)

كما نجد أن الجزائر تكثف من مجهوداتها في إطار التعاون على المستوى الإفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية حيث تم اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي حول الهجرة والتنمية أيام 3و5 أفريل 2006 بالجزائر والولوج إلى تبني خطة عمل موحدة من أجل سياسة إفريقية مشتركة في مجالي الهجرة غير شرعية والتنمية،لذلك قامت بالإتفاق مع دولة مالي على تعزيز التعاون الأمني خصوصا في المناطق الحدودية وضرورة تشديد الرقابة على الحدود،كما وقعت على محضر

تعاون بين الجمارك الجزائرية والنيجيرية سنة 2014 يتعلق بتعزيز التعاون الثنائي في مجال مكافحة الغش و تبادل الخبرات في مجال التكوين والنظام المعلوماتي ومكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية.

كما عقد بمصر المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الإتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي حول مكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يومي 13و14 سبتمبر 2015 اعتمدت فيه بيان ختامي أكدت فيه الدول الإفريقية من بينهم الجزائر على إلتزامها بالتصدي للهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وتضمن أيضا خطوات وآليات محددة لتعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية لمواجهة ماتخلفه من ظواهر سلبية وتحديات في مقدمتها تهريب المهاجرين. (زازة،2017، ص99)

إن إعتماد الجزائر على مختلف تلك الآليات الإقتصادية والإجراءات الأمنية والقانونية قد كلل نوعا من النجاح في تشديد الخناق على الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال العقوبات التي أقرها المشرع الجزائري للذين يقومون بفعل الهجرة غير شرعية وكذا من خلال توفير مناصب الشغل للشباب البطال وذلك لاحتوائهم، وباعتمادها أيضا على سياسات تعاونية مكثفة مع دول الجوار الإفريقية والدول الأوربية للخروج بآليات ناجعة تواجه بها مشكلة الهجرة غير الشرعية.

4. خاتمة:

وأخيرا، نستنتج أن الجزائر اعتمدت مجموعة من الإستراتيجيات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث ركزت على الجانب القانوني فنجد أن المشرع الجزائري قد جرم ظاهرة الهجرة وسلط عقوبات على كل من يقوم بفعلها وكذا تجريم تهريب المهاجرين غير الشرعيين،إضافة إلى ذلك ركزت الجزائر على الجانب الأمني حيث بادرت في تعزيز قدراتها الأمنية بتشديد الرقابة على الحدود بشكل مكث،كما اعتمدت أيضا على وضع خطط إقتصادية تتعلق بخلق مؤسسات تختص بتشغيل الشباب البطال ورفع مستوى التنمية في البلاد وتحسين الظروف المعيشية للسكان،وتعتبر كذلك مبادرات تحاول من خلالها القضاء أو الحد من البطالة التي هي من أبرز مسببات الهجرة غير الشرعية.

كما نجد أن الجزائر قامت بالتعاون مع الدول الإفريقية بحيث ركزت على الدول المجاورة وذلك من خلال القيام بمجموعة من الإتفاقيات والمبادرات الثنائية والجماعية للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية في المنطقة وكذا نجد أنها بادرت في التعاون مع الدول الأوروبية وذلك من خلال مجموعة من الأطر التعاونية (مسار برشلونة، مجموعة 5+5، سياسة الجوار الأوروبي الإتحاد من أجل المتوسط)، وذلك بتكثيف الجهود الأورو متوسطية والتنسيق في المجالات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

إن تفعيل التعاون على مختلف المستويات يساهم في إيجاد حلول مشتركة للدول المتضررة من الهجرة غير الشرعية ولكن بالرغم من مختلف تلك المحاولات التنسيقية داخل الجزائر وخارجها وبين الدول الإفريقية والأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أنها أثبتت نوعا من الفشل، ما يؤكد ذلك تزايد الهجرة غير الشرعية في الجزائر وفي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- محمد،غربي وآخرون،(2014)،الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية الموجهة،الجزئر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- رؤوف،قميني،(2016)،آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية،الجزائر: دار الهومة،ط1.
- لخضر،زازة،(2017)،الهجرة غير الشرعية من المكافحة إلى التنمية المستدامة،الجزائر: دار الخلدونية.
- مدني، شهرة،(2008)،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية،عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون،(2020)،الهجرة غير الشرعية وانعكاستها على الأمن القومي المغاربي (الأبعاد الأمنية والاجتماعية)،الجزائر:ألفا للوثائق.

- **المقالات:**

- بن بوعزيز،آسية،(2015)،سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية،**دراسات وأبحاث المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية**،الجزائر: جامعة الجلفة، المجلد7،العدد18،ص ص 27-38.
- دخالة،مسعود،(2014)،واقع هجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها،**المجلة الجزئرية للسياسات العامة**،العدد5،جامعة قسنطينة:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،ص ص124-154.
- سليمان عواشرية رقية،نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة -الجزائر نموذجا-،**المجلة العربية للدراسات الأمنية**،المجلد33،العدد 71 ،الرياض،2018.
- مطاوع،محمد،(2012)،الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكالية الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات،**مجلة المستقبل العربي**،مصر:مركز دراسات الوحدة العربية.
- يوسفات،علي هاشم،الطيبي مبارك،(2019)،الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للتصوص الداخلية والدولية)،**مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**،المجلد08،العدد01،الجزائر: جامعة أحمد دراية أدرار،ص ص341-359.
- خليفة،عبد القادر،(2015)،مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة الجزائر)،**المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية**، عدد69-70،ص ص2-16.
- فتيحة كركوش، (الهجرة غير الشرعية في الجزائر (دراسة تحليلية نفسية اجتماعية)،**مجلة دراسات نفسية تربوية**، العدد1،المجلد3،جامعة سعد دحلب البليدة،جوان 2010 ، ص 43-53.